فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية.

الاستلام: 26/ 05 /2025
التحكيم: 18/ 06 /2025
القبول: 19/ 06 /2025

بندر علي محمد حسن [1]
عبد الله حمود إسماعيل [2،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] طالب ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
[2] أستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.
* عنوان المراسلة: a.ismail@ust.edu

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية، وقد شملت الدراسة خمسة بنوك إسلامية في الجمهورية اليمنية، وتمثل البنوك الإسلامية التي مر على تأسيسها أكثر من 10 سنوات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من (103) من المراجعين الداخليين والمحاسبين في البنوك المستهدفة، باستخدام استبانة تم تصميمها وتوزيعها لهذا الغرض، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، واعتمدت الدراسة على أساليب تحليل متعددة مثل المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وأثبتت الدراسة أن المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في اليمن تتمتع بفاعلية عالية، مدعومة بالاستقلالية ودعم مجلس الإدارة، مما يسهم في تحسين الأداء وضمان الامتثال الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: ***المراجعة الداخلية، البنوك الإسلامية.***

Effectiveness of Internal Audit of Islamic Banks in the Republic of Yemen

Bander Ali Mohammed Hassan [1]
Abdullah Hamoud Ismail [2,*]

Abstract:

This study aimed to evaluate the effectiveness of internal auditing in Islamic banks operating in the Republic of Yemen. The study covered five Islamic banks in Yemen that have been established for more than ten years. To achieve the objective of the study, data were collected from a 103 internal auditors and accountants of the targeted banks. For this purpose, a questionnaire was designed and used. Statistical analysis was conducted using the SPSS program, and the study used different analytical methods such as means and standard deviation. The study demonstrated that internal auditing in Islamic banks in Yemen is highly effective, supported by independence and the backing of the Board of Directors, which contributes to improve performance and ensures strategic compliance.

Keywords: *Internal Auditing, Islamic Banks.*

[1] Bander Ali Mohammed Hassan, Master Student in Accounting, Faculty of Administrative & Humanities Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen.
[2] Assistant Professor of Accounting, Faculty of Administrative & Humanities Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen.
* Corresponding Email Address: a.ismail@ust.edu

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

المقدمة

كان لقصور المراجعة الداخلية دورٌ في الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، حيث فشلت المراجعات الداخلية في اكتشاف القصور في الأدوات، وتعد المراجعة الداخلية آلية حيوية لحوكمة البنوك، حيث تعمل على الحد من التلاعب بالمعالجات المحاسبية التي تؤدي إلى قوائم مالية مضللة، وذلك لأن المراجعة الداخلية تمثل نشاطًا تقييميًا مستمرًا خلال السنة المالية وفقًا للمعايير المهنية الصادرة عن الهيئات المهنية للمراجعة الداخلية، مما يعزز جودة المراجعة، ويساهم في اكتشاف الغش في القوائم المالية (شابون،2019م)، وتعد المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية للرقابة المالية، حيث تمثل أداة فعالة لضبط العوائد المالية ومراقبتها، وفقًا للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، يتطلب نطاق عملها متابعة أنشطة البنوك بشكل مستمر، بهدف التحقق من مدى فاعلية مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة وتعزيز كفاءتها التشغيلية (الوردات، 2014م)، وقد شهدت المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايداً من البنوك، من خلال إنشاء إدارات مستقلة، ودعمها بالكفاءات المؤهلة لتعزيز فعاليتها، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات ازدادت أهميتها في تحسين موثوقية العمليات المالية، خصوصًا مع تعقيد الأدوات المالية الحديثة.

كشفت الأزمات المالية عن قصور الممارسات التقليدية، مما استدعى تعديلات جوهرية في معايير المراجعة الداخلية، أبرزها تعزيز استقلالية المراجع الداخلي، وتوظيف التكنولوجيا لاكتشاف الأخطاء وتحليل المخاطر بكفاءة، مما أسهم في تعزيز استقرار القطاع المصرفي وزيادة موثوقيته، (خرخاش، 2018م).

وقد شهدت الفترة الأخيرة تطوراً تدريجيًا واضحًا في مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها ونطاقها، والخدمات التي تقدمها نظراً لمكانتها المهمة في نظام الرقابة الداخلية، من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تكون نسبة الخطأ فيها أقل ما يمكن، وفي هذا السياق تمثل المراجعة الداخلية شريكًا استراتيجيًا يعمل على إضافة قيمة لأنشطة المنشأة وضمان كفاءة العمليات الإدارية وفاعليتها، من خلال ما تقدمه من خدمات وما توفره من استشارات (حسين، 2020م)، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المؤثرات البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت، وما استجد من عوامل فرضت على المراجعة الداخلية والقائمين عليها والمسؤولين عنها والدراسات في مسارات جديدة لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية لمجابهة هذه التغيرات والتطورات، وقد أكدت بعض الدراسات (مختار،2017م) إن البنوك بوصفها حلقة الوصل بين النشاطات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال والاستثمار تحتاج إلى المراجعة المستمرة؛ لضمان تحقيق أهدافًا طويلة الأمد، والحد من الضياع والإسراف في الموارد، واتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، فوجود مراجعة داخلية قوية وفعالة يمكن أن يساعد البنوك في تحقيق أهدافها، وتقييم إدارة المخاطر، وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة، وتقييم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية، وتقليل أو منع الاختلاسات والفساد المالي والإداري.

مشكلة الدراسة

أضحت زيادة الأنشطة الاقتصادية واتساعها في المجالات المختلفة وتعدد المساهمين وفصل الإدارة عن الملاك من سمات منظمات الأعمال بما فيها البنوك، الأمر الذي زاد معه الاحتياج للتقارير الدورية والسنوية التي تفيد في تقييم كفاءة الإدارة واستخدامها الأمثل للموارد، وكذلك زيادة الاهتمام بدور المراجعة الداخلية التي تقوم بالتقييم الداخلي لمدى فاعلية الإدارة في جميع الأنشطة (الجابري، 2014م)، وسعياً لتحسين أدائها وقدرتها على مواكبة التطورات في بيئة العمل تعمل البنوك الإسلامية جاهدة من أجل ضبط عمليات المراجعة الداخلية لديها، وتبرز أهمية ذلك في مساعدة إدارة البنوك على تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها، وبالتالي تعزيز قدراتها لتحقيق الأهداف المحددة.

وفقاً لنتائج بعض الدراسات، مثل دراسة البطة (2016م)، ودراسة نسيل وقراش (2020م) ودراسة الهنيني (2011م)، ودراسة المطيري (2013م)، ودراسة شلابي (2019م)، ودراسة بكراوي و شحمي (2020م)، ودراسة عبد الكافي و إبراهيم (2020م)، ودراسة Moorthy, Seetharaman, Mohamed, Gopalan, & San (2011م) فإن تعزيز فاعلية أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الإلكترونية، يعتمد على مجموعة من العوامل وجودة المعلومات حيث يجب أن تكون المعلومات التي يتم جمعها ومعالجتها بواسطة أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية ذات جودة عالية، وأن تكون دقيقة وحديثة وكاملة.

وفي اليمن تؤدي البنوك الإسلامية دوراً متزايداً في الاقتصاد، الأمر الذي يزيد من أهمية المراجعة الداخلية في تلك البنوك، حيث إن المراجعة الداخلية تعمل على حماية العمليات المصرفية، وتوفير الثقة في البنك وإدارته من قبل العمل والمساهمين، مع وجود العديد من الدراسات التي تناولت المراجعة الداخلية في اليمن إلا أنه وفي حدود علم الباحثين لا توجد دراسات تناولت هذا الموضوع في البنوك الإسلامية اليمنية، لذا تأتي هذه الدراسة للمساهمة في سد هذه الفجوة.

بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما مدى فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية؟

هدف الدارسة

تهدف هذه الدراسة لتقييم فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث إن للمراجعة الداخلية أهمية بالغة لضمان كفاءة العمليات لأي منشأة، وتزداد أهمية المراجعة الداخلية في القطاعات الهامة كالقطاع المصرفي، وذلك نظراً لتعدد عمليات البنوك وتنوع وتعدد المخاطر التي تحيط بها، وخصوصاً البنوك الإسلامية التي تشهد توسعاً ونمواً ملحوظاً في الجمهورية اليمنية.

حدود الدراسة:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

الحدود المكانية: تشمل الدراسة المراكز الرئيسة للبنوك الإسلامية اليمنية المرخصة من البنك المركزي اليمني في الجمهورية اليمنية التي مر على تأسيسها أكثر من (10) سنوات.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المراجعين والمحاسبين في أقسام وإدارات المراجعة الداخلية والمحاسبة المالية في البنوك الإسلامية بالجمهورية اليمنية.

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على فاعلية المراجعة الداخلية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال النصف الثاني من العام 2024م.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعرف المعهد الدولي للتدقيق الداخلي المراجعة الداخلية بأنها "نشاط استشاري تأكيدي موضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ويساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة" (www.theiia.org).

ويتضح من التعريف أن المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الأنشطة التنظيمية بصورة مستمرة للوقوف على مدى كفاءة الأداء وتقديم تقرير للإدارة العليا، وتعد المراجعة الداخلية إحدى الأدوات الرقابية التي يعتمد عليها أصحاب المصالح من أجل المحافظة على حقوقهم، وتوفير الشفافية في البيانات والقوائم المالية المنشورة، وتعزيز الثقة في الأداء المالي، وتعرف فاعلية المراجعة الداخلية بأنها قدرة نظام المراجعة الداخلية على تحقيق أهدافه المتمثلة في ضمان دقة التقارير المالية وسلامتها، والامتثال للقوانين واللوائح، وحماية الأصول، والكشف عن أي انحرافات أو تلاعبات، ويتم ذلك من خلال تقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (الحيان ، 2016م)، كما تشير فاعلية المراجعة إلى قدرة عملية المراجعة الداخلية على تحقيق أهدافها المتمثلة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات، وتحسين العمليات الإدارية والمالية، وتوفير ضمانات حول نزاهة التقارير المالية وشفافيتها، ويتطلب ذلك تطبيق أساليب مراجعة دقيقة لضمان الالتزام بالمعايير المالية، وتعزيز الثقة في المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة.(Abdelrahim & Al-Malkawi 2022).

تعد المراجعة الداخلية من الركائز الأساسية التي تستند عليها المؤسسات المالية لضمان سلامة العمليات وتعزيز مبادئ الشفافية والرقابة، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في البنوك الإسلامية نظراً للطبيعة الخاصة لأنشطتها، والتي تبنى على مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يستوجب وجود نظام رقابي فعال يضمن الالتزام بهذه المبادئ.

وتعرف فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك بأنها قدرة النظام الرقابي داخل البنوك على تحقيق أهدافه المقررة، مثل ضمان الامتثال للأنظمة واللوائح، والكشف عن الأخطاء والاحتيال، وتحسين الأداء العام من خلال تقديم تقارير دقيقة وموثوقة للإدارة، ويُقاس هذا من خلال قدرة المراجعين الداخليين على تنفيذ مهامهم بكفاءة وجودة، بما في ذلك استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتحسين دقة المراجعة وكفاءتها (Cohen & Sayag. 2010)، كما تشير فاعلية المراجعة في البنوك إلى القدرة على تحقيق أهداف المراجعة بكفاءة وفاعلية من خلال إجراء تقييم شامل ودقيق للأنظمة المالية والإدارية، وضمان الالتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية المعتمدة، وتؤدي دوراً حيوياً في تحسين الأداء في البنوك والحد من المخاطر المالية والإدارية. (Mihret & Yismaw. 2007)

وتعد فاعلية المراجعة الداخلية من العوامل الحاسمة في تعزيز الأداء العام للبنوك، حيث تسهم في تحسين العمليات التنظيمية وتقليل المخاطر المالية، فالمراجعة الداخلية الفعالة تمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يزيد

من ثقة المساهمين والجمهور في النظام المالي للبنك، ويعزز المصداقية والشفافية في العمليات المصرفية (Abdelrahim & Al-Malkawi. 2022).

تعتمد فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك على قدرتها في تحديد الأخطاء والمخاطر المالية بدقة، وتقديم التوصيات الفعالة لضمان الامتثال للمعايير المالية وتعزيز المصداقية في التقارير المالية، وهذه العملية تؤدي دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة وضمان الشفافية والاستدامة المالية للبنوك (Spraakman. 1997)، كما تعتمد فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك على مجموعة من العوامل، منها استقلالية المراجع وتوافر الموارد اللازمة، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة لعمليات المراجعة، كما تعد المراجعة الداخلية أداة حيوية للبنوك لتعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يسهم في تقليل احتمالية حدوث مخالفات قد تؤثر سلبًا في سمعة البنك وأدائه المالي(Abdelrahim & Al-Malkawi. 2022) .

تعكس فعالية المراجعة الداخلية في البنوك مدى قدرة عملية المراجعة الداخلية في البنوك على تحقيق أهدافها الأساسية، التي تشمل تقديم ضمان معقول حول دقة التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المصرفية، والحد من المخاطر التشغيلية والتلاعب المالي في القطاع المصرفي، تكتسب فعالية المراجعة أهمية متزايدة لضمان استقرار النظام المالي وتعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين(Ghazi & Rim. 2014) .

تعد المراجعة الداخلية عملية تقييمية منهجية تهدف إلى تحليل العمليات والإجراءات داخل البنوك وفحصها، لضمان الامتثال للقوانين والمعايير التنظيمية، وتؤدي المراجعة الداخلية دورًا محوريًا في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية والتحقق من الالتزام بالأنظمة المحلية والدولية، وتساهم هذه المراجعة في تحسين الأداء المؤسسي من خلال الكشف عن نقاط الضعف في العمليات الداخلية وتقديم توصيات فعالة لتعزيزها، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية والتشغيلية وزيادة كفاءة العمليات.(Eden & Moriah, 1996)

وتتضمن المراجعة الداخلية تقييمًا دقيقًا للعمليات والإجراءات الداخلية لضمان التزام المؤسسة بالمعايير القانونية والمالية، كما تهدف إلى تعزيز الكفاءة العامة للمؤسسة، مما يسهم في العمليات المالية (Allegrini, D'Onza, Paape, Melville & Sarens, 2006) وتحسين الأداء المؤسسي بشكل مستدام وفعال، خاصة في سياق البنوك التي تتطلب دقة وشفافية في تتضمن المراجعة الداخلية في المؤسسات المالية تقييم الأنظمة المالية والإدارية لضمان الامتثال للقوانين والمعايير المعمول بها، كما تهدف إلى تحديد نقاط الضعف في هذه الأنظمة لتقديم توصيات فعّالة للإصلاح، مما يعزز من كفاءة الأداء ويضمن استدامة العمليات المصرفية. (Al-Twaijry. Brierley. & Gwilliam. 2003)

تباينت نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، حيث كشفت بعض الدراسات عن ضعف أنظمة المراجعة الداخلية في المؤسسات والشركات التي أجريت عليها، بينما أظهرت بعض الدراسات فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات والشركات التي شملتها تلك الدراسات، فعلى سبيل المثال أثبتت دراسة شحروري (1998م) وجود ضعف في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، وكذلك خلصت دراسة صالح (2010م) إلى عدم توفر نظام رقابة داخلية سليم لدى القطاع المصرفي السوداني.

وفي اليمن أظهرت دراسة أبو زيد (1986م) التي أجراها على إحدى المؤسسات الصناعية في اليمن، أن إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة التي أجريت الدراسة عليها تفتقر إلى الاستقلال بسبب تبعيتها للإدارات التنفيذية، والجمع بين أعمال تنفيذية في إدارة الحسابات وعملية التدقيق الداخلي، وقيام الزملاء في نفس القسم بتدقيق أعمال بعضهم

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

البعض في نفس الوقت، كما أظهرت نتائج دراسة العمري وعبدالمغني (2006م) أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة، كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، من أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك.

بينما كشفت دراسات أخرى في العديد من البلدان عن فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات التي أجريت عليها، حيث كشفت دراسة الخريسات (1993م) التي أجراها على الشركات الصناعية المساهمة في الأردن أن وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد حققت فعالية جيدة، كما أثبتت دراسة الشيخ ومحمد (2017م) التي أجريت على عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن للتدقيق الداخلي دورًا فعالًا في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعد أحد المناهج العلمية التي تستخدم في البحوث الأكاديمية لدراسة الظواهر كما هي في الواقع دون التدخل فيها، وذلك بهدف تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج المتعلقة بها، ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، ثم تنظيمها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات دقيقة حول طبيعتها وخصائصها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمراجعين والمحاسبين العاملين في خمسة بنوك إسلامية في اليمن، حيث تم استبعاد البنوك الإسلامية الناشئة والاقتصار على البنوك التي مضى على إنشائها (10) سنوات فأكثر، بحسب الجدول (1) الآتي.

الجدول (1): بيانات البنوك الإسلامية

م	البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي
1	البنك الإسلامي اليمني	1995	صنعاء
2	بنك التضامن	1996	صنعاء
3	بنك سبأ الإسلامي	1997	صنعاء
4	مصرف اليمن البحرين الشامل	2002	صنعاء
5	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2010	صنعاء

المصدر: البنك المركزي اليمني (2024م).

نظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة الدراسة لتشمل جميع الأفراد في المجتمع، وهم المراجعين والمحاسبين في خمسة بنوك إسلامية في اليمن، ويبلغ عدد أفراد العينة (110) فردًا، كما هو موضح في الجدول (2) الآتي:

الجدول (2): العينة موزعة على البنوك والإدارات

م	البنك	المراجعة الداخلية	الإدارة المالية	الاجمالي	النسبة
1	البنك الإسلامي اليمني	2	3	5	4.55%
2	بنك التضامن	17	31	48	43.64%
3	بنك سبأ الإسلامي	8	16	24	21.82%
4	مصرف اليمن البحرين الشامل	9	11	20	18.18%
5	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	6	7	13	11.82%
	الإجمالي	42	68	110	100.00%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا للبيانات الأولية التي جمع من البنوك المستهدفة.

بلغ عدد الاستمارات المستردة (103) استمارة كما هو موضح بالجدول (3):

الجدول (3): نتائج عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	نسبة المستردة إلى الموزعة	عدد الاستمارات غير الصالحة للتحليل	الاستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات الصالحة إلى المستردة
110	103	93.6%	0	103	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

أداة جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية من مفردات العينة، ولهذا الغرض تم تصميم الاستبانة في شكلها المبدئي، ولغرض التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة والمهنيين العاملين في المراجعة والمحاسبة في البنوك الإسلامية موضع الدراسة، بهدف إبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول فقراتها حذفًا وإضافة، ومدى وضوح عباراتها، ومدى ملاءمة هذه العبارات لقياس ما وضعت لأجله، وبناءً على ملاحظات المحكمين تم تعديل الاستبانة، وتجهيزها بصورتها النهائية.

معايير القياس.

اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي وهو أحد أنواع مقاييس الاتجاهات، وهذا المقياس متدرج من (5) نقاط، وذلك لقياس فاعلية المراجعة الداخلية.

احتساب التقدير اللفظي:

تم احتساب التقدير اللفظي للإجابات على فقرات الاستبانة وفقًا للجدول (4) الموضح أدناه.

الجدول (4): كيفية احتساب التقدير اللفظي

كيفية احتساب التقدير اللفظي		
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة
أقل من 1.8	لا أوافق بشدة	أقل من 36٪

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36٪ وأقل من 52٪
من 2.6 وأقل من 3.4	محايد	من 52٪ وأقل من 68٪
من 3.4 وأقل من 4.2	أوافق	من 68٪ وأقل من 84٪
من 4.2 حتى 5	أوافق بشدة	من 84٪ حتى 100٪

يتضح من الجدول (4) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي: إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36٪ فإن التقدير اللفظي له هو (لا أوافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36٪ وأقل من 52٪ فإن التقدير اللفظي له هو (لا أوافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52٪ وأقل من 68٪ فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68٪ وأقل من 84٪ فإن التقدير اللفظي له هو (أوافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84٪ حتى 100٪ فإن التقدير اللفظي له هو (أوافق بشدة).

اختبار الصدق والثبات:

الصدق الظاهري:

تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة في صورتها الأولية من خلال استشارة آراء مجموعة من المحكمين المهنيين والأكاديميين، بهدف التأكد من مدى صلاحيتها ووضوحها، وتألفت لجنة المحكمين من (4) أعضاء من هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة، بالإضافة إلى (4) محكمين مهنيين ذوي خبرة عملية في نفس المجال.
تمت مراجعة آراء المحكمين بعناية، وتم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على مقترحاتهم، التي تضمنت تعديل بعض الفقرات وحذف أخرى، وإعادة صياغة بعضها بما يتناسب مع ملاحظاتهم، وبناءً على ذلك أعدت الاستبانة في صورتها النهائية.

الاتساق الداخلي:

تم استخراج مؤشرات صدق البناء، حيث تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل محاور الاستبانة والدرجة الكلية، ومعامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لكل بُعد ينتمي إليه البُعد، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة.

الثبات:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cornbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60٪ فإن مصداقية قائمة الاستبانة تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60٪ إلى 70٪ تعد المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70٪ إلى 80٪ تعد أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80٪ فالمصداقية تكون مرتفعة.

الجدول (5): نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة الدراسة

عدد الفقرات	المتغير	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ½Alpha
14	فاعلية المراجعة الداخلية	95.6%	97.8%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (5) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات كانت بنسبة (95.6٪) وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة جداً، وكانت نسبة المصداقية لإجابات العينة (97.8٪)، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقًا قابلة للتعميم.

اختبار التحيز في إجابات العينة:

وفقًا لـ (Armstrong & Overton. 1977) فإن الاعتماد على المشاركة الطوعية للمستجيبين ينتج عنها احتمال أن المستجيبين وغير المستجيبين تختلف آراؤهم بطريقة ما، حيث إنه يفترض أن يكون لغير المستجيبين نفس آراء المستجيبين، بحيث إنه لو تم توزيع الاستبانة على نفس المستجيبين بعد فترة من الزمن سنحصل على نفس الآراء، ونتيجة لذلك يُمكن تقسيم العينة إلى مجموعتين أحدهما قبلية والأخرى بعدية، والهدف من ذلك هو فحص ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المتغيرات الرئيسية بين المستجيبين ضمن المجموعتين المنفصلتين. لذلك تم إجراء اختبار (T) لدراسة الفروق بين المجموعتين بتقسيم العينة إلى قسمين؛ للتأكد من خلو البيانات من مشكلة التحيز، وذلك على أساس تجزئة العينة إلى استجابات مبكرة (52 استبانة) واستجابات متأخرة (51 استبانة)، والجدول (6) يوضح نتيجة اختبار عدم تحيز العينة.

جدول (6): اختبار عدم التحيز Independent Sample T-test

المتغير	اختبار ليفين للمساواة في التباين		اختبار t-test للمساواة في المتوسطات	الدلالة
	F	Sig	Sig. (2-tailed)	
فاعلية المراجعة الداخلية	.219	.641	.997	غير دالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

أوضحت نتائج اختبار عدم التحيز (Non-Response Bias) في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق بين استجابات المجموعة البعدية والقبلية، حيث نلاحظ أن مستوى الدلالة جاء أكبر من (0.05) لجميع قيم الفقرات، وهذا يشير إلى خلو فقرات الاستبانة من مشكلة تحيز الإجابة.

درجة ارتباط فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية:

تم إجراء تحليل معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، ويتضح ذلك في الجدول (7):

الجدول (7): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للاستبانة.

فاعلية المراجعة الداخلية					
م	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	م	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	.736**	0.004	8	.749**	0.004
2	.782**	0.000	9	.816**	0.000
3	.810**	0.000	10	.726**	0.000
4	.828**	0.000	11	.804**	0.000
5	.869**	0.000	12	.792**	0.000
6	.726**	0.000	13	.844**	0.000

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

7	.793**	0.000	14	.906**	0.000

** ذات دلالة إحصائية عند ≤ 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (7) أن كل فقرة من فقرات الاستبانة مرتبطة بالدرجة الكلية للاستبانة، وأن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وبذلك تعد الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

الأساليب الإحصائية:

بعد أن تم إدخال بيانات الدراسة إلى الحاسب الآلي تم تحليليها باستخدام برنامج (SPSS)، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار بيرسون لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد بمتغيرات الدراسة وكذا ارتباط الفقرات بأبعادها.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء عينة الدراسة.
- اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov).
- التكرارات Frequencies والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في عينة الدراسة.
- حساب المتوسط الحسابي mean لاستجابات أفراد العينة وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- حساب الانحراف المعياري Standard deviation لقياس التشتت.
- اختبار T لعينة واحدة.

التحليل الوصفي:

التحليل الوصفي هو نوع من التحليلات الذي يستخدم لوصف خصائص الظاهرة أو الظواهر المدروسة بطريقة منهجية، ويعتمد التحليل الوصفي على جمع البيانات وتنظيمها؛ لعرض التفاصيل التي توضح جوانب معينة من موضوع معين، ولا يهدف التحليل الوصفي إلى التفسير أو استنتاج الأسباب والنتائج، بل يركز على تقديم صورة شاملة ودقيقة للظاهرة (عبد القادر، 2021م).

التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية

متغير البنك:

جدول (8): التكرار والنسبة المئوية لمتغير البنك

البنك	التكرار	النسبة المئوية
بنك التضامن	49	47.6%
بنك سبأ الإسلامي	23	22.3%
مصرف اليمن البحرين الشامل	18	17.5%
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	11	10.7%

البنك الإسلامي اليمني	2	1.9%
الإجمالي	103	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (8) فئة (بنك التضامن) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 47.6٪ وبتكرار بلغ (49)، تليها فئة (بنك سبأ الإسلامي) بنسبة 22.3٪ وبتكرار بلغ (23)، ثم فئة (مصرف اليمن البحرين الشامل) بنسبة 17.5٪ وبتكرار بلغ (18)، يليها فئة (بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي) بنسبة 10.7٪ وبتكرار بلغ (11)، وأخيراً فئة البنك (البنك الإسلامي اليمني) بنسبة 1.9٪ وبتكرار بلغ (2).

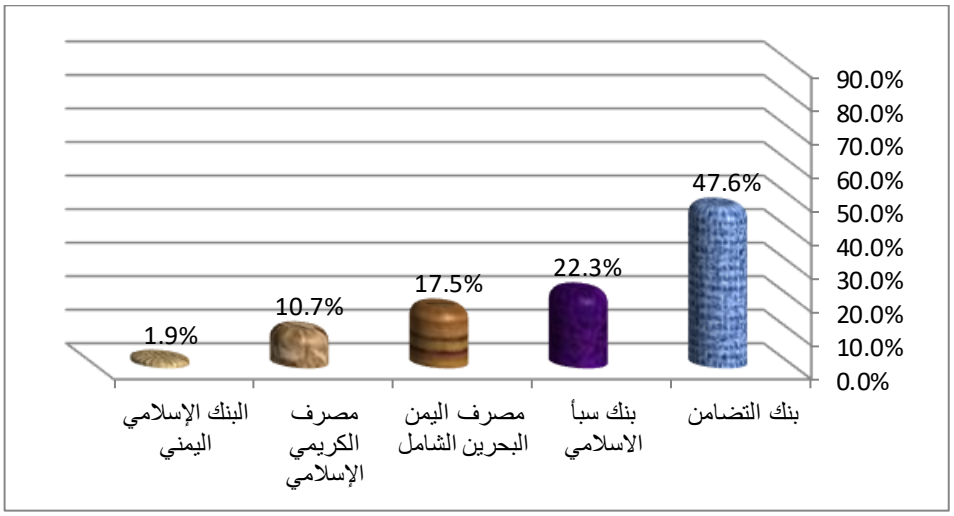

-

شكل (1) النسبة المئوية لمتغير البنك

يتبين من الشكل رقم (1) فئة (بنك التضامن) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 47.6٪، تليها فئة (بنك سبأ الاسلامي) بنسبة 22.3٪، ثم فئة (مصرف اليمن البحرين الشامل) بنسبة 17.5٪، يليها فئة (بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي) بنسبة 10.7٪، وأخيراً فئة البنك (البنك الإسلامي اليمني) بنسبة 1.9٪.

متغير الوظيفة الحالية:

جدول (9): التكرار والنسبة المئوية لمتغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مراجع داخلي	21	20.4%
محاسب	52	50.5%
رئيس قسم مراجعة	14	13.6%
رئيس قسم محاسبة	10	9.7%
مدير إدارة المراجعة	3	2.9%
مدير مالي	3	2.9%
الإجمالي	103	100.0%

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول رقم (9) بنسبة (50.5٪) من المستجيبين يشغلون وظيفة (محاسب) وبتكرار بلغ (52)، تليها فئة (مراجع داخلي) بنسبة 20.4٪ وبتكرار بلغ (21)، ثم فئة (رئيس قسم مراجعة) بنسبة 13.6٪ وبتكرار بلغ (14)، ثم فئة (رئيس قسم محاسبة) بنسبة 9.7٪ وبتكرار بلغ (10)، وأخيراً فئة (مدير إدارة المراجعة) وفئة (مدير مالي) بنسبة 2.9٪ وبتكرار بلغ (3) لكل فئة.

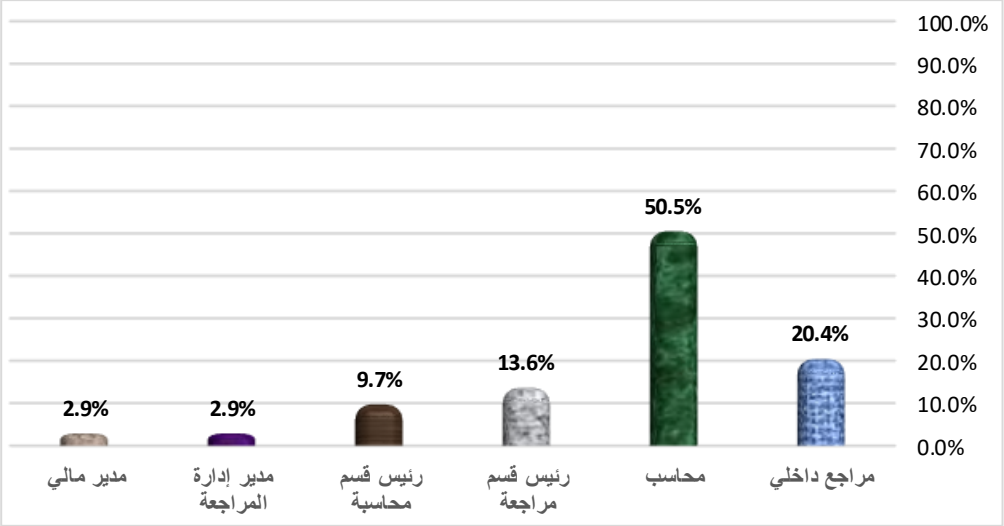

شكل (2) النسبة المئوية لمتغير الوظيفة الحالية.

يتبين من الشكل رقم (2) أن نسبة 50.5٪ من المستجيبين يشغلون وظيفة (محاسب)، تليها فئة (مراجع داخلي) بنسبة 20.4٪، ثم فئة (رئيس قسم مراجعة) بنسبة 13.6٪، ثم فئة (رئيس قسم محاسبة) بنسبة 9.7٪ ، وأخيراً فئة (مدير إدارة المراجعة) وفئة (مدير مالي) بنسبة 2.9٪.

متغير المؤهل الدراسي:

جدول (10): التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل الدراسي.

المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم بعد الثانوية	4	3.9%
بكالوريوس	84	81.6%
دبلوم عال	2	1.9%
ماجستير	13	12.6%
الإجمالي	103	100.0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (10) أن أكثر المستجيبين ممن يحملون مؤهل (بكالوريوس) بنسبة 81.6٪ وبتكرار بلغ (84)، تليها فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 12.6٪ وبتكرار بلغ (13)، ثم فئة المؤهل (دبلوم بعد الثانوية) بنسبة 3.9٪ وبتكرار بلغ (4)، وأخيراً فئة المؤهل (دبلوم عال) بنسبة 1.9٪ وبتكرار بلغ (2)، ومن هذه النتائج يتضح أن عينة

الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا، وهذه النتيجة تزيد من إيجابية نتائج الدراسة نظراً للخلفية العلمية الجيدة لعينة الدراسة.

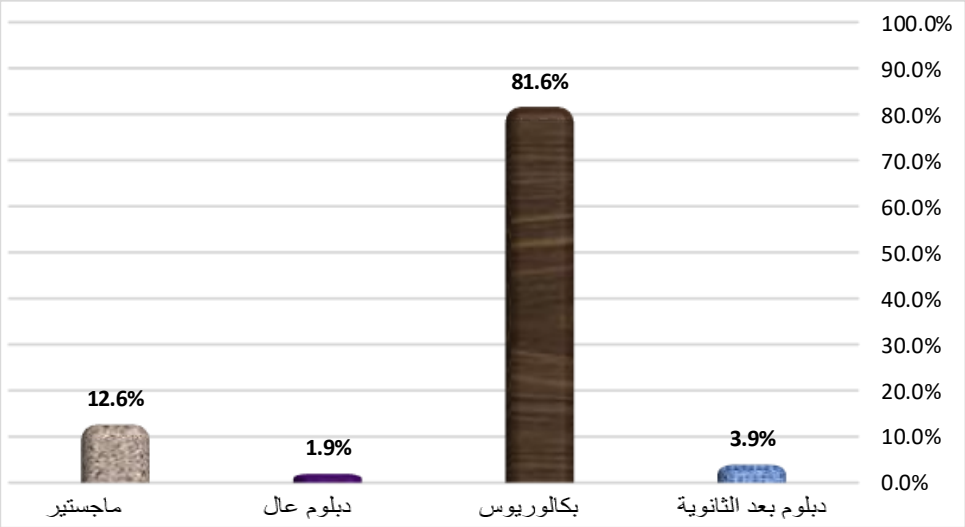

شكل (3): النسبة المئوية لمتغير المؤهل الدراسي.

يتبين من الشكل رقم (3) أن أكثر المستجيبين ممن يحملون مؤهل (بكالوريوس) بنسبة 81.6٪، تليها فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 12.6٪، ثم فئة المؤهل (دبلوم بعد الثانوية) بنسبة 3.9٪، وأخيراً فئة المؤهل (دبلوم عال) بنسبة 1.9٪، ومن هذه النتائج يتضح أن عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا، وهذه النتيجة تزيد من إيجابية نتائج الدراسة نظراً للخلفية العلمية الجيدة لعينة الدراسة.

متغير الشهادات المهنية:

جدول (11) التكرار والنسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية.

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد شهادات	89	86.4%
CPAمعتمد محاسب قانوني	2	1.9%
محاسب يمني	2	1.9%
شهادات مدقق معتمد	7	6.8%
دبلوم محاسبة مهنية	1	1.0%
CAMSأخرى	2	1.9%
الإجمالي	**103**	**100.0%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (11) أن أكثر المستجيبين ليس لديهم شهادات مهنية بنسبة 86.4٪ وبتكرار بلغ (89)، بينما جاءت فئة (شهادات مدقق معتمد) بنسبة 6.8٪ وبتكرار بلغ (7)، يليها فئة (محاسب قانوني معتمد CPA) وفئة (محاسب

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

يمني) وفئة (أخرى CAMS) بنسبة 1.9٪ وبتكرار بلغ (2) لكل فئة، وأخيراً فئة (دبلوم محاسبة مهنية) بنسبة 1.0٪ وبتكرار بلغ (1).

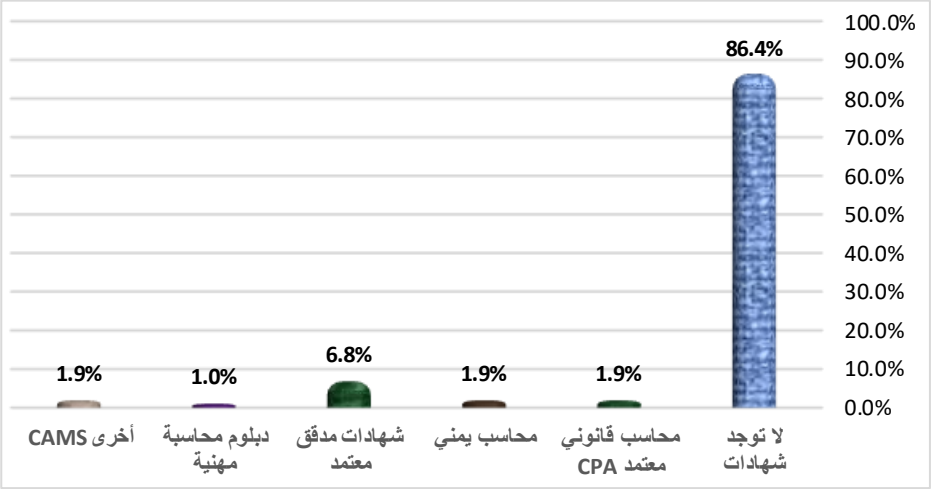

شكل (4) النسبة المئوية لمتغير الشهادات المهنية.

يتبين من الشكل (4) أن أكثر المستجيبين ليس لديهم شهادات مهنية بنسبة 86.4٪، بينما جاءت فئة (شهادات مدقق معتمد) بنسبة 6.8٪، يليها فئة (محاسب قانوني معتمد CPA) وفئة (محاسب يمني) وفئة (أخرى CAMS) بنسبة 1.9٪ لكل فئة، وأخيراً فئة (دبلوم محاسبة مهنية) بنسبة 1.0٪.

متغير عدد سنوات الخبرة:

جدول (12): التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	21	20.4%
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	23	22.3%
من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	26	25.2%
أكثر من 15 سنة	33	32.0%
الإجمالي	103	100.0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (12) أن فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 32.0٪ وبتكرار بلغ (33)، تليها فئة سنوات الخبرة (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 25.2٪ وبتكرار بلغ (26)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 22.3٪ وبتكرار بلغ (23)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 20.4٪ وبتكرار بلغ (21)، ومن هذه النتائج يتضح أن النسبة العالية من عينة ذوي الخبرات العالية، وهذا يجعلهم قادرين على تكوين أراء إيجابية أو سلبية أكثر دقه تجاه موضوع الدراسة.

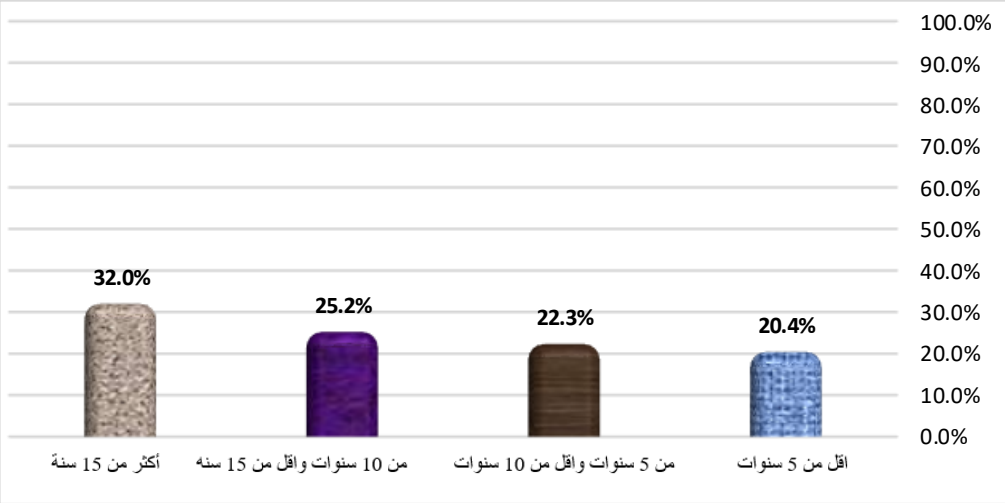

شكل (5) التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة.

يتبين من الشكل (5) أن فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 32.0٪، تليها فئة سنوات الخبرة (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) بنسبة 25.2٪، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) بنسبة 22.3٪، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 20.4٪، ومن هذه النتائج يتضح أن النسبة العالية من عينة ذوي الخبرات العالية، وهذا يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة تجاه موضوع الدراسة.

التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة:

الجدول (13) أدناه يوضح نتائج تحليل فقرات الاستبانة الخاصة بتقييم فاعلية المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في اليمن.

جدول (13): المتوسطات والانحرافات والرتبة والوزن النسبي لفاعلية المراجعة الداخلية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه	ترتيب الأهمية
1	يدعم مجلس الإدارة في البنك إدارة المراجعة الداخلية بشكل مستمر.	4.25	.813	85.0%	15.632	.000	أوافق بشدة	2
2	تتمتع إدارة المراجعة الداخلية باستقلالية وحيادية في أداء مهامها ومسؤولياتها.	4.15	.856	83.0%	13.576	.000	أوافق	4
3	يقوم مجلس الإدارة في البنك بإقرار خطط المراجعة الداخلية	4.15	.845	83.0%	13.761	.000	أوافق	5

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

	واعتمادها بشكل دوري لضمان توافقها.						
4	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقارير كافية شاملة وموثوقة لمجلس الإدارة في البنك، تشمل ملاحظات دقيقة وتوصيات قابلة للتنفيذ.	4.14	.768	82.8%	15.019	.000	أوافق	6
5	تقوم الإدارة العليا في البنك بالرد السريع والمناسب على تقارير المراجعة الداخلية، وتلتزم بتنفيذ التوصيات الواردة فيها لضمان التحسين المستمر.	4.03	.857	80.6%	12.187	.000	أوافق	10
6	لدى إدارة المراجعة الداخلية في البنك عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين، القادرين على تنفيذ جميع المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية.	3.89	.949	77.8%	9.554	.000	أوافق	14
7	يوفر مجلس الإدارة في البنك ميزانية كافية لإدارة المراجعة الداخلية لتغطي احتياجاتها التشغيلية والتدريبية، مما يعزز استمرارية الأداء الجيد.	3.98	.907	79.6%	10.969	.000	أوافق	12
8	يتمتع موظفو إدارة المراجعة الداخلية في البنك بكفاءة مهنية عالية.	3.96	.885	79.2%	11.025	.000	أوافق	13
9	يحرص موظفو إدارة المراجعة الداخلية في البنك على حضور ورش العمل والندوات التدريبية بانتظام	3.99	.822	79.8%	12.220	.000	أوافق	11

	لتحسين قدراتهم المهنية والاطلاع على أحدث التطورات في مجال المراجعة.							
10	يتمتع موظفو إدارة المراجعة الداخلية في البنك بحرية الوصول إلى جميع الإدارات والمعلومات المطلوبة لإتمام مهامهم بنجاح وبدقة.	4.32	.730	86.4%	18.345	.000	أوافق بشدة	1
11	يوجد مستوى عالٍ من التواصل الفعّال بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارات الأخرى في البنك، مما يسهل الحصول على المعلومات وتنفيذ التوصيات بشكل فعال.	4.08	.893	81.6%	12.245	.000	أوافق	9
12	تساهم إدارة المراجعة الداخلية في البنك في تحسين الأداء العام من خلال مراجعة العمليات وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.	4.17	.793	83.4%	14.904	.000	أوافق	3
13	تقوم إدارة المراجعة الداخلية في البنك بتقييم نظم الرقابة الداخلية بشكل دوري لضمان فعاليتها والكشف عن أي ثغرات تحتاج إلى تحسين.	4.12	.783	82.4%	14.464	.000	أوافق	7
14	يسود مستوى عالٍ من الثقة بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارة العليا في البنك، مما يعزز تبادل المعلومات والتعاون	4.10	.869	82.0%	12.812	.000	أوافق	8

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

لحل المشكلات بشكل أسرع.						
المتوسط العام	4.09	.671	81.8%	16.529	.000	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي 2024م.

يتبين من الجدول (13) أن المتوسط الحسابي العام لفاعلية المراجعة الداخلية قد بلغ (4.09) وبانحراف معياري (0.671) حيث لم يتجاوز الواحد الصحيح، مما يدل على تجانس أفراد العينة تجاه محور فاعلية المراجعة الداخلية، وبدرجة موافقة (81.8٪) وهذا يدل على أن أفراد العينة توافق أن هناك فاعلية للمراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية عينة الدراسة.

كما يتضح من الجدول أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات محور فاعلية المراجعة الداخلية كانت مرتفعة، حيث تراوحت بين (4.32) كحد أعلى و (3.89) كحد أدنى وباتجاه أوافق بشدة وأوافق، حيث حلت الفقرة رقم (10) التي نصها (يتمتع موظفو إدارة المراجعة الداخلية في البنك بحرية الوصول إلى جميع الإدارات والمعلومات المطلوبة لإتمام مهامهم بنجاح وبدقة) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.32) وأهمية نسبية بلغت (86.4٪) وباتجاه أوافق بشدة، وحصلت الفقرة رقم (6) التي تنص على أن (لدى إدارة المراجعة الداخلية في البنك على عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين، القادرين على تنفيذ جميع المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.89) وبدرجة موافقة (77.8٪) وباتجاه أوافق، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3)، ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه بُعد فاعلية المراجعة الداخلية كانت مرتفعة.

وبناءً على التحليل الوصفي المشار إليه، يمكن تحديد أبرز نقاط القوة في المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية التي تتمثل في تمتع موظفي إدارات المراجعة الداخلية في البنوك بحرية كاملة للوصول إلى جميع الإدارات والمعلومات اللازمة لإنجاز مهامهم بفعالية ودقة، مما يعزز القدرة على إجراء مراجعات دقيقة وموضوعية، كما تحظى فرق المراجعة الداخلية بدعم مستمر من قبل مجالس الإدارة، مما يعكس التزام الإدارة العليا بتعزيز فاعلية هذا النظام، وتساهم إدارة المراجعة الداخلية بشكل ملحوظ في تحسين الأداء العام للبنك، من خلال مراجعة العمليات الداخلية والتأكد من توافقها مع الأهداف الاستراتيجية المرسومة، وكذلك تتمتع إدارات المراجعة الداخلية في البنوك بالاستقلالية والحيادية التامة أثناء أداء مهامها ومسؤولياتها، مما يضمن نزاهة عمليات المراجعة وموضوعيتها.

وتتوافق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة الخريسات (1993م) والتي كشفت أن وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد حققت فعالية جيدة، وكذلك تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشيخ ومحمد (2017م) التي أجريت على عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي أثبتت أن للتدقيق الداخلي دورًا فعالًا في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية.

بينما تتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى مثل دراسة شحروري (1998م)، وأثبتت دراسة شحروري (1998م) وجود ضعف في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية، ودراسة

صالح (2010م) التي خلصت إلى عدم توفر نظام رقابة داخلية سليم لدى القطاع المصرفي السوداني، كما تتباين نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة أبو زيد (1986م) التي أجريت على إحدى المؤسسات الصناعية في اليمن، والتي أظهرت أن إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة التي أجريت الدراسة عليها، تفتقر إلى الاستقلال بسبب تبعيتها للإدارات التنفيذية، والجمع بين أعمال تنفيذية في إدارة الحسابات وعملية التدقيق الداخلي، وقيام الزملاء في نفس القسم بتدقيق أعمال بعضهم البعض في نفس الوقت، كما تتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العمري وعبد المغني (2006م) والتي بينت أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة، كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية.

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فاعلية للمراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة الآتي:

- أن موظفي إدارات المراجعة الداخلية في البنوك محل الدراسة يتمتعون بحرية الوصول إلى جميع الإدارات والمعلومات المطلوبة لإتمام مهامهم بنجاح وبدقة.
- أن مجالس الإدارة في البنوك تدعم إدارات المراجعة الداخلية بشكل مستمر.
- أن إدارات المراجعة الداخلية تسهم في تحسين الأداء العام من خلال مراجعة العمليات وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنوك.
- أن إدارات المراجعة الداخلية تتمتع باستقلالية وحيادية في أداء مهامها ومسؤولياتها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية أن تعمل على تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية، من خلال الآتي:

- توفير عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين لإدارة المراجعة الداخلية في البنك، القادرين على تنفيذ جميع المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية.
- توفير ميزانية كافية لإدارة المراجعة الداخلية لتغطي احتياجاتها التشغيلية والتدريبية، مما يعزز استمرارية الأداء الجيد.
- حضور موظفي إدارة المراجعة الداخلية في البنك ورش العمل والندوات التدريبية بانتظام لتحسين قدراتهم المهنية والاطلاع على أحدث التطورات في مجال المراجعة.
- أن تقوم الإدارة العليا في البنك بالرد السريع والمناسب على تقارير المراجعة الداخلية، والالتزام بتنفيذ التوصيات الواردة فيها لضمان التحسين المستمر.
- تعزيز التواصل الفعّال بين إدارة المراجعة الداخلية والإدارات الأخرى في البنك، مما يسهل الحصول على المعلومات، وتنفيذ التوصيات بشكل فعال.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

قائمـــة المـــراجع

أولًا: المراجع العربية

- أحمد سيد عبد الكافي؛ وطارق فوزي إبراهيم (2020م)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 3(4)، 1-27.

- أحمد محمد العمري، وفضل عبد الفتاح عبدالغني (2006م)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 3، ص 343- 368.

- أريج عبد العظيم عبد الله البطة (2016م)، مجالات مساهمة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة (أطروحة دكتوراة). فلسطين.

- إيمان الهنيني (2011م)، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن، مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 2200 ـ 2229.

- جميلة خرخاش (2018م)، أثر تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك الجزائرية (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

- حمدان فرحان الخريسات (1993م)، تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- خالد محمد صالح (2010م)، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة في القطاع المصرفي السوداني من منظور المراجعين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- خلف عبدالله الوردات (2014م)، دليل المراجعة الداخلية وفق المعايير الصدرة عن IIA: الإصدار الأول، عمّان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

- ربيعه رمضان محمد شابون (2019م)، قياس وتفسير العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية واكتشاف مراقب الحسابات للغش في القوائم المالية (أطروحة دكتوراه)، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر.

- طارق مختار (2017م)، تقييم أثر استخدام تقنية التنقيب في البيانات على جودة المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية - كلية التجارة، جامعة بنها، 37(3)،1-49.

- علي ناظم الشيخ، وعلي كريم محمد (2017م)، كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي وأثرة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية، المجلد 7، العدد 4، ص 119- 128.

- عمار شلابي (2019م)، علاقة تكنولوجيا المعلومات بفاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 127 ـ 144.

- كمال خليفة أبو زيد (1986م)، مدخل لتقييم المراجعة الداخلية (إطار المراجعة، المراجع) مع التطبيق على إحدى المؤسسات الصناعية في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التجارة، جامعة صنعاء، العدد 6، ص 197 - 227.

- محمد علي الجابري (2014م)، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية، اليمن.

- محمود عبد الرحيم حسين (2020م)، الدور التأثيري لحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة والحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية .مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة - كلية التجارة بنها، العدد الثاني، ديسمبر 2020م.

- محمود عبد الرحيم شحروري (1998م)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية (دراسة مسحية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- مروة نسيل، وحنان قراش (2020م)، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحسين أداء المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة في مؤسسة سونلغاز- فرع ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

- ناصر محمد خلف المطيري (2013م)، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

- نوال بكراوي، ولخضر شحمي (2020م)، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقييم نظام الرقابة الداخلية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abdelrahim, A., & Al-Malkawi, H. N. (2022). The influential factors of internal audit effectiveness: A conceptual model. International Journal of Financial Studies, 10(3), 71.

Al-Twaijry, A. A., Brierley, J. A., & Gwilliam, D. R. (2003). The development of internal audit in Saudi Arabia: An institutional theory perspective. *Critical Perspectives on Accounting, 14*(5), 507-531.

Allegrini, M., D'Onza, G., Paape, L., Melville, R., & Sarens, G. (2006). The European literature review on internal auditing. *Managerial Auditing Journal, 21*(8), 845-853.

Armstrong, J. S. & Overton, T. S. (1977). Estimating Nonresponse bias in Mail Surveys. Journal of Marketing Researching, 14, 396-402.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i5.3044

Cohen, J., & Sayag, G. (2010). The effectiveness of internal auditing in the financial industry: The role of technology. International Journal of Auditing, 14(1), 1-22.

Eden, D., & Moriah, L. (1996). Impact of internal auditing on branch bank performance: A field experiment. *Organizational Behavior and Human Decision Processes, 68*(3), 262-271.

Ghazi, Z., & Rim, Z. H. (2014). The indirect impact of the board of directors' composition on firm performance: An international comparison. Asian Journal of Empirical Research, 4(10), 468–487.

Mihret, D. G., & Yismaw, A. W. (2007). Internal audit effectiveness: An Ethiopian public sector case study. *Managerial Auditing Journal, 22*(5), 470-484.

Moorthy, M. e. (2012). Application of information technology in many accounting decision making. International Journal of Academic Research in Business and Social , pp. 3-16.

Spraakman, G. (1997). Transaction cost economics: A theory for internal audit? *Managerial Auditing Journal, 12*(7), 323-330.

The Institute of Internal Auditors www.theiia.org.